النظام المالي العالمي

النظام المالي العالمي عمود أساسي للاقتصاد العالمي المعاصر، لأنه الإطار الذي يتم من خلاله تنظيم تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول، ويؤثر بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية، الاستقرار المالي، توزيع الثروة، والعلاقات الجيوسياسية.

الجغرافيا الاقتصادية تتناوله من زاوية التوزيع المكاني للقوة المالية وعدم تكافؤ التنمية بين الشمال والجنوب.

01- التعريف:

النظام المالي العالمي هو شبكة مترابطة من المؤسسات والأسواق والقواعد التي تنظّم:

- حركة رؤوس الأموال الدولية
- عمليات الإقراض والتمويل
- أسعار الصرف
- الاستثمارات الأجنبية
- التجارة العالمية

ويعمل هذا النظام على ربط الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي في إطار من الاعتماد المتبادل.

02 - مكونات النظام المالي العالمي:

- المؤسسات المالية الدولية : تشمل صندوق النقد الدولي ، يهدف نظريا إلى ضمان استقرار النظام النقدي العالمي ومساعدة الدول التي تعاني من أزمات ميزان المدفوعات . والبنك الدولي، يركز نظريا على تمويل مشاريع التنمية ومحاربة الفقر في الدول النامية. وبنك التسويات الدولية ينسق السياسات بين البنوك المركزية العالمية.

لكن من الناحية العملية تسيطر القوى الرأسمالية الكبرى على هذه المؤسسات وتوجه عملها. حيث تتركّز مراكز القرار المالي في الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

- الأسواق المالية العالمية:

تشمل أسواق الأسهم ، أسواق السندات و أسواق العملات ، هي مراكز جذب لرؤوس الأموال، وتعكس الفوارق في القوة الاقتصادية.

- العملات الدولية:

الدولار الأمريكي: العملة المهيمنة عالميًا (عملة احتياط، تسعير النفط، التجارة).

اليورو

اليوان الصيني في حالة صعود تدريجي

تعكس الهيمنة النقدية الهيمنة الجيوسياسية والاقتصادية للدول الكبرى

- التوزيع الجغرافي للقوة المالية:

في الحقيقة التوزيع الجغرافي يعكس منطق المركز–الهامش

- مراكز مالية عالمية : نيويورك، لندن، طوكيو، هونغ كونغ

- مراكز صاعدة: الصين، الهند، البرازيل

- الهوامش

- النظام المالي العالمي في ظل العولمة:

تحرير حركة رؤوس الأموال

تسهيل الاستثمارات العابرة للحدود

زيادة الترابط بين الأسواق

انتقال الأزمات المالية بسرعة

تعميق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية

- عيوب وأزمات النظام المالي العالمي:

- هشاشة النظام المالي

- اختلال الرقابة

- هيمنة رأس المال المضارب

- الأزمات: أزمة الكساد العظيم 1929، الأزمة المالية الآسيوية 1997، الأزمة المالية العالمية 2008.

- مستقبل النظام المالي:

- صعود العملات الرقمية والبنوك الرقمية

- محاولة كسر هيمنة الدولار

- تنامي دور الصين في النظام المالي العالمي

- الدعوة إلى نظام مالي أكثر عدالة للدول النامية